## القياس فى اللغة

**القياس** : حمل مجهول على معلوم أو حمل غير المنقول على المنقول، ويعني في اللغة إقامة اللاحق على السابق الذي يحتج به في العربية، فيشبه به ويجري عليه في الحكم، فيرد الشيء إلى نظيره والحكم بمقتضاه عليه في اللفظ والمعني، فحملت الألفاظ على الألفاظ والمعاني، وقد يحمل لفظان مختلفان على قاعدة واحدة لمعنى بينهما، وقد يحمل لفظ على معنى لفظ آخر في القياس، ومن ثم يعد القياس أكثر أبواب اللغة اتساعاً في الحمل على اللفظ والمعنى.

وتعميم القياس أو الحمل على المشهور قاعدة عامة في العربية[١]، وعلماء العربية يحملون على الأكثر، ويهملون ما خالفه ويسمونه لغات (لهجات)، وقد ذهب إلى هذا أبو عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه، وهذا منهج البصريين في معالجة مسائل اللغة، فيجعلون المشهور المتفق عليه أساساً في القياس، ويحكمون بشذوذ القليل والنادر، والمخالف للمشهور المغرق في الاختلاف سموه رديئاً، وأضعفه ما خالف النص القرآني وشعر الجاهلية المروى عن الفصحاء[٢]، والنادر القليل الذى صح عن فصحاء العرب، ولا يخالف مشهوراً يجوز القياس عليه، ويؤخذ به بعد المشهور لقلة وجوده، والشاذ ما خالف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده أو كثرته[٣].

والقياس مقياس لنا على المشهور، فنحمل ما نجهل على ما نعلم، والقياس يكون في اللفظ والتركيب، والقياس أساس في اللغة يمارسه متعلم اللغة صغيراً أو أجنبياً في مرحلة تلقي اللغة، فهو سليقة عند الطفل يقيس ما يقوله على ما يسمعه، وكذلك الأجنبي، وقواعد اللغة تضبط هذه المقاييس وتقيمها على القصد

---

(١) ارجع إلى: مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد الخوارزمي، تحقيق فان فلوتن، الهيئة العامة لقصور الثقافة ص ٧،٨،٩. والاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطى، تحقيق محمود فجال، مطبعة الثغر، ص٢١٤.

(٢) ارجع إلى: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، الهيئة العامة للكتاب، تحقيق الدكتور النجار، جـ١ / ٩٧ وما بعدها.

(٣) الأشباه والنظائر، السيوطى، تحقيق عبدالقادر الفاضلى، المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م ج ٢٤١/١.

الصحيح الذي يقوم على سنن الفصحى من لفظ القرآن الكريم والحديث الشريف الصحيح وما انتقاه العلماء من مأثور كلام العرب شعراً ونثراً[1]، فقواعد اللغة قامت على مقاييس لغوية في الأبنية ونظام ترتيب الجملة.

وعلماء الفقه الذين وضعوا القياس في بعض مسائل الفقه فقاسوا الشبيه بالشبيه به، وهو من الاجتهاد ويقبل الاختلاف، وهذا غير الحكم القطعي الذي يقوم على صريح النص وليس فيه اجتهاد، وقد تأثر عُلماء اللغة بعلماء الفقه والحديث، وكثير منهم كانوا قراء وفقهاء ومحدثين، فأفادوا من هذه العلوم في منهجهم اللغوي فى بحث اللغة، ومن ثم كانت اللغة مبحثاً في صدر كتب الفقه، فالأحكام المستنبطة من النص تقوم على فهم لغة النص وتراكيبها ودلالتها.

وبحث العلماء رواية اللغة، واللغة التي يحتج بها وحكم السماع والقياس، فتوسع بعضهم وأخذ بالمسموع عن العرب؛ لتجديد اللغة وتطويرها، ولتستطيع مواكبة الحياة والتعبير عن مستحدثاتها[2].

واختار علماء العربية المشهور مما يقع في كلام العرب اللسن وجعلوه قاعدة يقضون بها في صحة الكلام أو فساده، وهذا الحكم جارٍ في الخطاب وأساليبه والنص المكتوب، والقواعد التي يلقنها المعلمون تلاميذهم ليقيموا عليها لسانهم، والعربية فيها وجوه يصعب على المتعلم إحصاؤها، فاختار العلماء أشهرها تيسيراً على المتعلمين والمتعربين، فصارت أساساً للغة المتأخرين الذين ضعفت لغتهم فاحتاجوا إلى قواعد تقيمها وتصلحها، وهذا لا يعني فساد الوجوه الأخرى، ولكن التخفيف من عبء تعدد الوجوه فيه تيسير وسهولة تعجلان بتعلم مبادئ العربية، ومن أراد السعة انتقل من المشهور إلى النادر منها ملتمساً وجوهه في

---

(١) ويرد قول من زعم أن قواعد العربية قامت على شواهد انتقائية، فالانتقاء وقع في صفوة كلام العرب فقط، وعولوا على كل ما ورد في القرآن الكريم ووجوه القراءات القرآنية والحديث الشريف .

(٢) ارجع إلى: المزهر في علوم اللغة، جلال الدين السيوطى، تحقيق جاد المولى، وأبو الفضل، والبيجاوى، مكتبة دار التراث جـ١/ ١٣٧ وما بعدها. ودراسات لغوية، الدكتور عبد الصبور شاهين، ١٩٩٥م مكتبة الشباب ص١٢.

لهجات العرب أو لغاتهم، فيبحث الشاذ والقليل ووجوه القراءات ووجوه الإعراب ووجوه تأويل الإعراب على المعنى.

وقد حرص القدماء على تيسير قواعد العربية فوضعوا قاعدة عامة يقاس عليها، ثم ذكروا إلى جوارها وجوه التعدد الأخرى في باب النادر أو الشاذ أو الرديء ثم قضوا بحكم العمل بالنادر؛ فأجازوه فى الضرورة لعدم ذيوع غيره فى موضع الاحتجاج، فإن وجد المشهور لم يُلتفت إلى النادر لاطراد العمل بالمشهور الذى يمثل القاعدة العامة التي تغني عنه.

ولهذه الجهود فضل كبير في تيسير العربية الفصيحة التي احتملت وجوهاً عديدة، فكل لهجة فيها وجوه تميزها عن غيرها، وهى في ذاتها لغة؛ ومن ثم أطلق القدماء عليها " لغة " يريدون خطاباً له ما يميزه من الظواهر الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، والإلمام بهذه الظواهر في لهجات العرب جهد غير يسير، والأخذ بوجوهها في لفظ واحد محال، والعمل بكل وجوه التعدد فيه مشقة.

وقد أحصى علماء العربية هذه الوجوه لتفسير نصوص العربية الجاهلية ووجوه قراءات النص القرآني، ويتأولون عليها ما يسمعونه من لهجات العرب السابقين عليهم والمعاصرين لهم، وقد أطبق العلماء على الاحتجاج بالقراءات الشاذة فى العربية إذا لم تخالف قياساً مشهوراً، وأجازوا الاحتجاج بما خالف القياس منها، ولكنهم لا يقيسون عليها لعملهم بالمطرد فى القياس، ويخرِّجون عليها ما ليس له وجه فى المشهور، وأخذوا كذلك بالنادر الذى لا يخالف القياس المطرد فيما صح من كلام العرب وإن كان قليلاً لعدم مخالفته القياس ولا يوجد ما يخالفه[1]. ولجأتْ إلى الاحتجاج بالنادر والقراءات الشاذة مجامعُ اللغة في عصرنا لتجويز العمل ببعض ما وقع في الخطاب المعاصر، فما وافق منها وجهاً من وجوه العربية ولهجاتها القديمة أجازوه وإن كان الشاهد نادراً أو شاذاً،

(١) الأشباه والنظائر، ج ٢٤١/١، والاقتراح ص ١٥٢ ، ١٥٣.

وذلك للضرورة ولصعوبة دفع ما وقع في ألسنة الناس من الألفاظ والأساليب التي خرجت عن نظام اللغة العام المقيس عليه فلجأوا إلى النادر القليل أو الشاذ، وبحثوا عن دليل يتوسلون به إلى إقرار العمل بما وقع في الخطاب المعاصر ولا سبيل لرده، وجوزوا بعض الوجوه المعاصرة وتأوّلوها على ما يشبهها من لهجات العرب النادرة، وصارت القراءات القرآنية الشاذة (غير المشهورة في القراءة) من المراجع التي يرجعون إليها في النظر في صحة الأساليب المعاصرة، وكان القدماء يتعصبون للمشهور فقط دون النادر أو الشاذ لتضييق السبيل على التعدد في وجوه العربية.

وكان الهدف من هذا التضييق سد باب التعدد في وجوه القواعد والتضييق على اللهجات، وكان لهذا المذهب فضل عظيم في توحيد أنظمة العربية والاتفاق عليها، وصارت أساساً لكل المتكلمين بالعربية فليس هنالك نظامان في قواعد العربية أو أكثر بل نظام واحد عام في القاعدة وإلى جواره بعض الوجوه النادرة يتأولون عليها نوادر كلام العرب ووجوه القراءات القرآنية وبعض ما دخل إلى العربية وتطور فيها.

وقد كانت العربية قبل هذا ذات وجوه متباينة ، فقد كان لكل قبيلة لسان تعرف به، وهذا التعدد كان باباً لاتساع الخلاف بين لهجات العربية ومعيناً على انشقاق اللهجات واستقلالها وتفتتها إلى لغات محلية واتساع هوة الخلاف بينها حتى تتباين وتصبح اللهجات لغات مستقلة، ولكن الله تعالى سلم وسدد بينها وقارب حتى التأمت في لغة مشتركة تمثل لساناً عاماً اتفق العرب أجمعهم عليه وهو لسان القرآن الكريم الذي وافقه المشهور من كلام العرب الفصحاء، ثم أتى علماء العربية من بعد ذلك فاصطفوا قاعدة واحدة على ما اختاروه من فصيح اللهجات، لتضييق الطريق على تعدد وجوه القول في قاعدة واحدة؛ لئلا تشق العربية على أهلها ومتعلميها، وقد كانت القاعدة في بدء وضعها لضبط لغة المتعلمين من الأعاجم ولإصلاح لسانهم ولتقويم عربيتهم، وهذا التقويم يتطلب

وجهاً واحداً، ثم احتاج العلماء إلى ضبط اللهجات المتعددة والقضاء في حكم صحتها والأخذ بها، فاتسع العمل بالقاعدة وراجع العلماء بحثها ومحصوها ودعموها بمزيد من الأدلة لتقوية العمل بها في الاحتجاج ولسد فتوق النادر والشاذ والرديء، فالتمسوا الأدلة من القرآن الكريم، وفصيح شعر العرب الجاهليين والمأثور عنهم، وبعض الحديث المتفق على لفظه، وأجازوا الأخذ عن الإسلاميين الفصحاء في القرن الأول، وبعضهم استشهد بكلام فصحاء العرب حتى مستهل القرن الرابع الهجري، فاصطفوا بعض شعر الصفوة من الفصحاء الذين حذقوا لغة العرب؛ فبلغوا أعلى مراتب الفصاحة فيها وأقاموا عليها شعرهم، وكان آخر أعمدتهم في الاستشهاد اللغوي أبو الطيب المتنبي (شاعر العربية – ت ٣٥٤ هـ) وكان معاصراً لابن جني (المتوفى ٣٩٢ هـ)، وقد استشهد ابن جني ببعض شعره[١].

وبعض المعاصرين هموا بالطعن في الأسس التي أقام عليها القدماء قواعد اللغة، فقالوا إن اختياراتهم كانت انتقائية، فاختاروا ما ارتضوه وتركوا ما دون ذلك مهملين كماً عظيماً من لهجات العربية النادرة وتراثها، وهذا تجني على القدماء وتسفيه لوعيهم، وطعن في أمانتهم العلمية ومقاصدهم الشريفة، فهؤلاء الأئمة اصطفوا صفوة كلام العرب والمشهور منه لوضع نظام قاعدي موحد يجمعون عليه أبناء العربية ومتعلميها، للتخفيف والتيسير ودرء للتعدد والاختلاف وكثرة القواعد، ولهذا العمل فضل عظيم في تسهيل تعلم العربية وانتشارها، ويسَّرَ على الأعاجم تعلمها، والعربية المعاصرة تواجه صعوبة، فبعض المعاصرين يستثقلون قواعدها وكثرتها مقارنة باللغات الأجنبية التي تحصى قواعدها في زمن وجيز، فيقبلون عليها نافرين من عربيتهم العتيقة

---

(١) استشهد ابن جنى بشعر المتنبى فى كتابه الخصائص ج١/٢٥ ، ٣٢٨، ٢٤٠.ج٢/٢٩ ،١٥٩، ٤٠٥، ج٣/٢٤٤، كان يقول عند النقل عنه: شاعرنا. ونقله عنه فى المحتسب ج١/٢٩٥، ١٤١.ج٢/١٩ ، ٢٠١، ١٥٣، ١٣٠، وكانت له مع المتنبى مناظرات، وكان المتنبى معجباً بعلمه وفهمه، وله شرحان على ديوان المتنبى، وكان المتنبى يحيل الناس إلى ابن جنى ليسألوه عن معانى شعره وقضاياه، فإنه يعلم ما قاله وما لم يقله.

الغريبة بين العرب، وليست العربية في زماننا بلغة الحضارة المعاصرة بل لغة التراث والدين، وقد وجهوا إليها سهام الطعن! وقد كان القدماء عقلاء راشدين إذ يسروا العربية، وقد كانت لغة الدين والحضارة والدولة العظيمة التي تهيمن على السياسة العالمية، وتتحكم في دفة العالم، وكانت لغة الأدب والثقافة الراقية وتعد شرفاً لكل من يتعلمها ويجيدها، فيسرت هذه الظروف للعربية منزلة عظيمة، ووسعت رقعتها، وتعربت أمم كثيرة وصارت لغة الأدب والمجالس والاتصال في نواحي الدولة وأطرافها في أمم أعجمية.

والقدماء لم يهملوا اللهجات بل دونوها وجمعوا نوادرها ووجوه الاختلاف فيها والمناظرات وبحثوا وجوه التأويل وتوجيه القراءات القرآنية وتفسير النص القرآني وتعدد وجوه تفسيره وتعدد وجوه القول في لفظه وقراءته ودلالته.

وقد أحصى ابن جني هذه الوجوه في كتابه الفريد " المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها "[1]، وكتب إعراب القرآن وكتب التفسير التي تناولت وجوه القراءات وأثرها في المعنى، والأحكام الفقهية والكتب التي تناولت بلاغة القرآن الكريم ووجوه إعجازه، فالمصدر الأول في تفسير القراءات القرآنية لهجات العرب، فهي العمدة في فهم القراءات ووجوه معانيها، والقرآن الكريم حمّال ذو وجوه، ولا تفهم هذه الوجوه إلا في ضوء معرفة لهجات العربية وأساليبها وعرفها في التعبير عن المعاني.

ويمثل القرآن الكريم أعظم مراحل التجديد والتطوير في حياة العربية، فقد انتقل بالعربية من التعبير عن البداوة والحياة الحسية إلى التعبير عن الحضارة والمعاني المجردة، وألفاظه ذات دلالة واسعة، فارتقى بالألفاظ ووسع المفاهيم، وحدد الدلالة بعد أن كانت مطلقة في اللفظ، وتجديد دلالة اللفظ واتساع المفهوم وغزارة المعنى وتنوعه من معالم اللغة العالمية التي تصلح لكل الأمم، وتستطيع

---

(١) المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، حققه على النجدى ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

أن تعبر عن الحضارات دون تقصير، وهذا ما حققته العربية في تاريخها العظيم فهي أطول اللغات عمراً وأغزرها لفظاً وأعظمها تراثاً وأوسعها دلالة وأسرعها تجديداً وأدقها تعبيراً.

وقد وضع التعميم في القاعدة علماء العربية في أمر جلل، وهو مخالفة القاعدة العامة لبعض ألفاظ القرآن الكريم النادرة وبعض القراءات، فالقرآن الكريم مثل اللسان المشترك اجتمعت فيه وجوه العربية واحتملتها قراءاته فأين يذهبون بما خالف القاعدة العامة، وهم لا يستطيعون أن يستبعدوا النص القرآني أو أن يقولوا بتضعيفه أو القضاء بشذوذه، فهو مصدرهم الأول في وضع القاعدة، فالتجأوا إلى التأويل وتوجيه النص القرآني في المواضع التي خالفت فيه القاعدة النص، وكان أولى بهم أن يجوِّزوا الوجوه التي وردت في القراءات المشهورة، ولكن هذا أمر شاق يزيد في قواعد العربية ومن ثم جعلوا لتفسير النص القرآني والمأثور عن العرب القدماء خصوصية، فالنصوص اللغوية المشهورة تعد مصدراً رئيساً في قواعد العربية العامة، وتفسر وجوه القراءات الشاذة التي لا تدخل في القاعدة الموحدة في ضوء لهجات العرب وتعدد وجوه العربية، وتعلم – أخي – أن القرآن الكريم يقاس عليه ويحتج به ويلتجأ إليه في صحة الكلام، ولا يجوز مطلقاً أن يقال إن النص القرآني خالف القاعدة أو شذت القراءة الصحيحة عن القاعدة، فوضع القاعدة لاحق على النص القرآني، ولا يقدم لاحق على سابق، فقد سبق القرآن الكريم وضع القاعدة، وهو لسان العرب المشترك جمع الله فيه ألسنة العرب فاحتملها واحتمل وجوه التعبير فيها، وهذا من آيات بيانه وتبيينه وإحكامه وإتقان لفظه ورصانة تركيبه وعلو بلاغته ورسوخه في ألسنة العرب، فالعرب طعنوا في النبيﷺ فقالوا: ساحر ومجنون وشاعر وبه جنة وكذاب، وقد برَّأه الله تعالى من ذلك، ولكنهم لم يطعنوا في سلامة لفظ القرآن وبلاغته وعلوه وأنه يعلو ولا يُعلى عليه، فلغة القرآن وتراكيبه ودلالته وبلاغته لا يرقى إليها قول، ولم يطعن فيها، قال تعالى:

﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾[هود:١] وقد أعجزهم أن يأتوا بمثله، فهو لفظ قوي محكم لا يأتيه الباطل من لفظه أو معناه، وقد سلّم العلماء جميعهم أنه المصدر الأول من مصادر العربية، ولا يقدم عليه قول.

بيد أن بعضهم غالى في رفض الاحتجاج بالحديث الشريف واستحى من الاحتجاج به لصحة روايته معنى، وأن بعض رواته ليسوا من أصول العربية، فلم يأمنوا سلامة لفظهم وخلوه من اللحن؛ لأنهم حسبوا أن العربية قريحة وطبع وسجية يتوارثها العرب الفصحاء وقيدوها بالبيئة العربية النقية التي لا تغتالها اللغات الأخرى، فجعلوا العربية الفصيحة في جنس العرب الفصحاء، وسجينة الفيافي أو الفلوات أو البوادي تصحبهم أينما انتجعوا وتسكن منازلهم حيث أقاموا ما لم تدخل الحواضر ومجالس المترفين، وقد طلب الحديث عرب أقحاح وغير عرب عكفوا على الرواية وكانوا على علم بالعربية، وكثير منهم من رجالها، فعلماء القراءات وكثير من علماء الحديث من علماء العربية أيضاً، وجمعوا العربية وشعرها ونثرها.

بيد أن المتأخرين فى القرن الثانى والثالث الهجريين جعلوا العروبة أصْل اللسن فتركوا الأخذ عمن ليسوا من أصول عربية؛ أن معظم رواته ليسوا من أصول عربية، وأنه يجوز روايته بالمعنى فيكون اللفظ للراوى، فتركوا الاحتجاج بالحديث اكتفاء بالنص القرآني وشعر الجاهلية، وهذا أمر فيه نظر، فهنالك أحاديث دوّنت في حياة النبيﷺ وتداول الرواة صحفها فكانت محفوظة في الذاكرة وفي الصحف، وهنالك أحاديث متفق على لفظها، وهنالك أحاديث أحصيت فيها وجوه الاختلاف في لفظ أو أكثر أو وقع فيها لفظ موقع غيره من المعنى أو حديث فيه زيادة أو مفصل، والرواة كانوا من أبناء القرن الأول والثاني وهما من عصور الاحتجاج التي تبدأ فى الجاهلية حتى القرن الرابع، والرواة من غير العرب كانوا على علم بالعربية، فالبخاري ومسلم وغيرهما لم يطعن في لفظ ما رووه ولم يلحنهم العلماء، وما وقع من لحن أو تصحيف أو

تحريف أو تغيير في رواية أحصاه العلماء وصوّبوه[1]، وهو قليل جداً قياساً إلى الصحيح، ومعرفة الخطأ وتصحيحه يرفعان احتمال الشك في النص؛ فالتنبيه على الخطأ وتصحيحه إلى الصواب.

وقد أخذ العلماء عنهم رواية القراءات القرآنية وائتمنوهم عليها، وهي تحتاج إلى ضبط وإحكام ودقة في السماع والقراءة والنقل أكثر مما يتطلبه الحديث، وكان كثير من القُرَّاء من أصول غير عربية.

وأرى أن الذي أوقعهم في هذا التعسف في ترك الأخذ عمن كانت أصولهم غير عربية أنهم اعتقدوا أن الفصاحة طبع وسليقة في العرب، والثابت أنها في اللسان والوسط اللغوي الذي يتلقى المتكلم منه لغته، فأبناء البادية سلمت لغتهم؛ لأنهم تعلموا لسان الآباء، وهو لسان عربي نقي لم يدخله دخيل ولم يتأثر باللغات الدخيلة فلم ينحرف عن أصله فسلمت لغتهم، وأبناء الأعاجم الذين عاشوا في بادية العرب وتعلموا لغتهم كانوا فصحاء، وقد نزل كثير من العلماء بوادي العرب طلباً للغة بمخالطة البدو الفصحاء، فتعلموا الفصاحة منهم واللسن فأخذوا عنهم اللغة، ودونوا ما سمعوه منهم.

وقد تجافى بعض المتأخرين من العلماء عن مذهب بعض السابقين في ترك الاحتجاج اللغوي بالحديث، فأقبلوا عليه واستشهدوا به وبحثوا بعض وجوه الإعراب واللغة فيه.

وكان أكثرهم اهتماماً به جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (ابن مالك٦٠٠هـ - ٦٧٢هـ) فقد استشهد به في كتبه النحوية، وأفرد كتاباً سماه "

---

(١) تعقب بعض العلماء الخطأ والتصحيف فى رواية الرواة، وتعقبوا كذلك أوهام الشراح فلم يتركوا شيئاً من ذلك حتى أتوا عليه، وصوبوا الخطأ والتصحيف، وحققوا القول فيما توهمه المفسر، ومن أشهر الكتب فى ذلك شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، للحسن بن سعيد العسكرى، حققه عبدالعزيز أحمد وطبعه الحلبى ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣م وله طبعات حديثة، وله أيضاً تصحيفات المحدثين، ومن ذلك أيضاً كتب غريب الحديث، وقد ألف فيها معمر بن المثنى وأبو عبيد القاسم بن سلام وابن الأثير والزمخشرى وغيرهم.

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح[1] " وقد ناقش فيه بعض وجوه الإعراب في بعض الأحاديث وبحث تخريجها في العربية، ورد على بعض العلماء الذين أطلقوا الحكم عاماً في بعض قضايا النحو، وسدوا باب التعدد في وجوه الإعراب واحتمال وجود ما يخالف أدلة القاعدة العامة وأدلتها.

ونرى أن هذا التعدد جائز في تخريج النصوص اللغوية القديمة وفي توجيه معانيها واحتمال التعدد في وجوه الإعراب وأثره في المعنى، ولكن لا يقتضي هذا وجوب العمل به في كل موضع من خطابنا؛ لصعوبة العمل به، فالخطاب المعاصر يتطلب التيسير والتخفيف، والتخلص من الأثقال في معركة العربية مع اللغات الأخرى التي دخلت حدودها الإقليمية وتخفيف مؤنتها يكثّر أنصارها ويجريها على ألسنتهم ميسورة.

وقد رد بعض علماء العربية سبب خروج بعض كلام العرب على القياس العام إلى الضرورة أو الشذوذ أو المخالفة أو الخطأ، وبعضهم خفي عليه ما خالف القياس، وقد صح بعض كلام العرب مخالفاً القياس العام، وليس فيه شيء مما سبق، وترجع المخالفة إلى أن القياس العام وقع على المشهور، وقضى به العلماء في عموم كلام الناس وأساليب الخطاب، بيد أن تراث العرب الذي سبق وضع القواعد العامة جمع وجوه الاختلاف في لهجات العرب واتساعها في التعبير ومباريات القول، وقد عوّل عليه العلماء فى وضع القواعد العامة؛ ومن ثم احتملت قواعد العربية وجوهاً أخرى صحت في العربية لا مناص من قبولها من دون القياس عليها لندرتها ولتعميم العمل بقانون المشهور من كلام العرب درءاً للخلاف وتأليفاً لنظام عام يحتكم إليه متكلمو العربية جميعهم، فالعلماء

---

(١) حققه الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقى، ونشرته دار الكتب العلمية، بيروت. ومن الذين احتجوا بالحديث: السهيلى (ت٥٨١هـ) وهو أول من توسع فى الاحتجاج بالحديث، وابن خروف (ت٦٠٩هـ) وابن هشام (ت٧٦١هـ) ومن الأعلام الذين تركوا الأخذ بالحديث: الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) وسيبويه (ت١٧٥هـ) وأبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمرو، والكسائى، والفراء وعلى بن المبارك الأحمر وهشام الضرير، ومن المعاصرين من المتأخرين: ابن الضائع (ت٦٨٦هـ) وأبو حيان الأندلسى (ت٧٤٥هـ).

احتجوا بالنادر فى تصحيح ما وقع عليه دون أن يتوسعوا فى الأخذ به فلم يجعلوه قياساً. وسنبين ذلك في حديثنا عن وجوه صحت في العربية تخالف القاعدة العامة التي التزمها العلماء في القياس.

## الحمل في القياس[1] يقع على وجوه :

**الأول- حمل فرع على أصل**: مثل إعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد، كقولهم في جمع قيمة: قيم، وديمَة: ديَم، (والدِّيمة: المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق) يقال: دامت السماء تديم: ديمة. وزوج: زوَجة، وثور: ثوَرة، لم تعتل الواو في الجمع فصحت فيه دون قلب حملاً على الأصل فى المفرد، وله نظير فى القرآن الكريم وكلام العرب مثل: استحوذ، وقد يحمل بناء الفعل على معنى غيره، فلا يعلّ نحو بناء افتعل من عور، يقال: اعتوروا: أي تناوبوا، ونحو: اجتوروا: أي تجاوروا، لم يعلَّ اعتور، واجتور لكونهما بمعنى من لا يعل[2].

والقياس في الإعلال أن تقلب الواو المفتوحة وما قبلها مفتوح ألفاً، ومثلها الياء نحو: اختار، والأصل: اختير، واكتال من اكتيل.

والمشهور في مصدر أفعل من معتل العين أن تزاد فيه تاء في آخره عوضاً عن المحذوف (وهو عند بعض النحويين العين وعند الآخرين ألف المصدر إفعال)، نحو: أقال: إقالة، أعان: إعانة، والأصل: إقْوَال، وإعْوان مثل: أحسن: إحسان، وأكرم: إكرام، وآمن: إيمان (والأصل: إئْمان فخففت الهمزة الثانية ياء)، وحذف التاء جائز في الإضافة، بل من الفصيح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلاةِ وَإِيتَاء الزَّكَاةِ**﴾[الأنبياء:٧٣].

---

(١) القياس في العربية على أربعة أقسام: الأول – حمل فرع على أصل (القياس المساوي)، والثاني – حمل أصل على فرع (ويسمى قياس الأوْلى)، والثالث – حمل نظير على نظير (ويسمى المساوي أيضاً)، والرابع – حمل ضد على ضد (قياس الأدْوَن). ويوجد قياس القلة، وهو أن يقاس على القليل النادر لعدم وجود ما يخالفه ولعمل العرب به. وليس الأخير بمطرد إنما هو في النادر.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت ط١٤٠٢ ، ١٩٨٢م جـ١ / ١٠٩.